عُصاب المواسم الانتخابية

أحمد الحبيشي

في الطريق إلى الانتخابات تشهد البلاد أشكالاً متنوعة من الاستعدادات للدعاية الانتخابية من قبل مختلف الأحزاب والقوى السياسية ، ولئن كانت الانتخابات توفر للصحافة الحزبية والأهلية موسماً خصباً للتباري بالشعارات والحملات الدعائية، فإنها في الوقت نفسه تتيح فرصاً ثمينة لتحليل مضمون هذه الحملات واستشراف أبعادها السياسية والفكرية، بما في ذلك فرص الرصد المبكر لانعكاساتها على مستقبل الدول والمجتمع.

اللافت للنظر أنّ الخطاب السياسي والإعلامي لبعض الأحزاب السياسية التي تستعد لخوض المباريات الانتخابية الرئاسية والمحلية القادمة يصدمنا بالكلام الملتبس عن ((الديمقراطية الشورورية)) والتعددية السياسية كشروط أساسية لبناء الدولة الوطنية . ومبعث هذه الصدمة أنّ الفكر الإسلامي ، لم يبلور على امتداد ألف وأربعمائة عام - منذ ظهور نظم الحكم السلالية والعائلية في التاريخ الإسلامي التي دشنتها الخلافة الأموية عام ٤١ هجرية (٦٤١م)، حتى سقوط الخلافة العثمانية في عشرينيات القرن المنصرم - مناهج وآليات ومؤسسات وسلطات واضحة ومحددة للشورى التي وردت في القرآن الكريم كركن من أركان الإسلام بعد الصلاة والزكاة، ناهيك عن أنّ الفقه الإسلامي لم يوضح أحكاماً واضحة وصريحة للشورى ولم يفرد لها باباً خاصاً على غرار ما فعله الفقهاء مع الصلاة والزكاة والخمس والمواريث والحيض والنفاس والنكاح والوضوء ونقائض الوضوء والحلال والحرام والغزو والجهاد ودار الحرب ودار الإسلام.. الخ.

وحين يتم ربط " الشورى " بالديمقراطية على نحو ما تنطوي عليه بعض المقالات والأحاديث التي تمتلئ بها الصحف الحزبية المعارضة في المواسم الانتخابية ، فإنّ ثمة خوفاً لا يجوز تجاهله من حدوث تلاعب أو خلط بين الأوراق والألفاظ والمعاني هروباً من الاختلافات الكبيرة والواسعة في المفاهيم والأطر والآليات ، وهي اختلافات يستند إليها الفقهاء السلفيون والجماعات الإسلامية التي تسير على نهجهم التقليدي في موقفها المعادي للديمقراطية ، بذريعة تعارضها مع " الشورى " الإسلامية، وإتهام من يوافق على الديمقراطية من " الإسلاميين " بالتغريب والعلمانية والليبرالية والخروج عن الجماعة ومهادنة النظم والطوائف الممتنعة !!

وعليه فإننا مطالبون بحسم هذه المسألة .. فأما أن نتعاطى مع " الشورى" ونجتهد في توضيح مفهومها وبلورة آليات تنفيذها وأطر ممارستها ونطاق سلطتها ومصدر شرعيتها ومدى إلزاميتها ، فيكون مفهومنا للشورى - تبعاً لذلك وبصورة واضحة لا لبس فيها - هو الديمقراطية بقيمها المعاصرة في عالمنا الإنساني ومعاييرها الدستورية في بلادنا.. أو أن نتعاطى مع " الديمقراطية " بحسب مفهومها وآلياتها وقيمها المعاصرة ونطاق سلطتها وشرعية مؤسساتها كما هو محدد في دستور الجمهورية اليمنية.. وقد كتب الكثير من المفكرين والكُتاب مؤلفات ودراسات عديدة حول هذه القضية استناداً إلى إشكاليات وخبرات الحوار الفكري بين مختلف تيارات الفكر السياسي العربي ، طوال العقدين الماضيين ، بما في ذلك مواقف الإسلاميين المتناقضة بين التشدد في رفض الديمقراطية وتكفيرها على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، وبين التراجع والتسليم بقبولها بعد النصف الثاني من تسعينيات ذلك القرن!!

في الطريق الى الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة قرأنا وسنقرأ المزيد من المقالات والتصريحات التي تتحدث عن تعددية سياسية بدلاً من تعددية حزبية وفكرية ، بمعنى الدعوة إلى نظام شمولي أوامري مركزي يتم تجميله بهامش من التنوع المؤقت في الآراء و" الاجتهادات " السياسية أثناء المرحلة التي تسبق اتخاذ القرارات ، وهو ما يحدث عادةً في أنظمة الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية المتحدة ، على العكس من التعددية الحزبية التي تتجسد فيها خيارات برامجية ورؤى فكرية متعددة استناداً إلى قاعدة واسعة من الحريات والحقوق المدنية والسياسية ، وضمانات وآليات دستورية للتعبير عن حرية الرأي والفكر والحصول على المعلومات، الأمر الذي يهدد بالانقلاب على الديمقراطية والتضييق على آلياتها وكبح تطورها!!؟

وكما هو معروف في المواسم الانتخابية الساخنة ، تعلو بعض الأصوات التي يحلو لها أن تقترح صيغاً للاصطفاف الوطني تلغي حق الأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية في التنافس على كسب ثقة الناخبين من خلال برامج ومشاريع سياسية مختلفة، وتُحرم المجتمع - بالضرورة - من حقه الذي يضمنه دستور الجمهورية اليمنية في اختيار أنسب الخيارات وأفضلها ملاءمة لتطوره اللاحق عبر صندوق الاقتراع ، وقد سبق للأحزاب السياسية المنضوية في اطار تكتل " اللقاء المشترك " ان تقدمت بمشروع سياسي عشية الانتخابات البرلمانية السابقة عام ٢٠٠٣م ، تضمن مطالبة هذه الاحزاب بكل صراحة بدمج التعددية الحزبية في إطار ما سماه المشروع " منظومة سياسية متكاملة " تجسيداً للديمقراطية الشوروية " !! . ثم أقترح ذلك المشروع الذي نشرته صحيفة "الصحوة" وصحف حزبية أخرى قبل ثلاث سنوات تشكيل لجان متخصصة من الاحزاب السياسية للقيام بمهمة إلغاء أو تعديل كافة السياسات والبرامج الحكومية التي نفذتها حكومة المؤتمر الشعبي العام خلال السنوات الماضية منذ عام ١٩٩٧م في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بموجب تفويض دستوري حصلت عليه من أغلبية الناخبين في الانتخابات السابقة.. وهو ما يعني تغيير كافة السياسات والبرامج الحكومية بواسطة " لجان متخصصة " تستمد شرعيتها من " المنظومة السياسية " التي يقترحها المشروع ، لا من خلال تداول سلمي للسلطة يستمد شرعيته من صندوق الاقتراع !

لقد أفرط المشروع السابق لهذه الاحزاب كما افرط ايضا مشروعه الجديد الذي اعلنته مؤخرا في تبني صيغة " المنظومة السياسية المتكاملة " واختزال دور الأحزاب في نطاقها . ولا يحتاج القارئ إلى ذكاء نوعي كي يستنتج أنّ هذه الأفكار تتطلع إلى تجويف الديمقراطية ومصادرة وظيفة صندوق الاقتراع وتطالب بإلغاء حق الناخبين في منح السلطة الشرعية للحزب الذي يحصل برنامجه الانتخابي والسياسي على ثقة غالبيتهم ، بما في ذلك حق الناخبين في اختيار بديل آخر وبالوسيلة ذاتها في دورة انتخابية لاحقة بهدف تطبيق سياسات وبرامج حكومية جديدة ومغايرة، على نحو يجعل من الشعب مصدر شرعية الحكم وصاحب الحق في اختيار البرنامج الذي يراه مناسباً لتطوره اللاحق بدون أية وصاية من أحد.

لا يكتفي الخطاب السياسي والإعلامي لبعض الأحزاب السياسية وبالذات المعارضة بالحديث عن تعددية سياسية عائمة وفضفاضة، بل يتجاوز ذلك إلى ما هو أخطر، إذ يسعى إلى إلزام الدولة والحكومة وكافة الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني بتنفيذ برنامج سياسي موحد ومتفق عليه في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وصولاً إلى فرض قوالب أيديولوجية صارمة ومطلقة على الحياة الفكرية وحرية التعبير انطلاقاً من مطلقات تتذرع بالدين والقومية ، وقدسيق للأنظمة الشمولية الاستبدادية فرض وممارسة هذه القوالب المطلقة ضد المفكرين والمثقفين والمواطنين عموماً.

> الدين ليس حكراً على حزبٍ معينٍ أو جماعة محددة.. ولا يوجد بالمقابل تأويل وحيد ومطلق للنصوص الدينية يجب فرضه على العقل وتكفير من يخالف هذا التأويل وإخراجه من الملة.

لا ريب في أنّ فرض صيغة جاهزة ووحيدة لبناء الدولة والاقتصاد والثقافة والتعليم يتطلب بالضرورة نمطاً شمولياً وأحادياً لنظام الحكم بعيداً عن أي شكل من أشكال تعددية الخيارات والبرامج والرؤى ، وما يترتب على ذلك منْ مصادرة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، ودمج الأحزاب في " منظومة سياسية متكاملة " وإلحاق المجتمع المدني بالدولة ، وكل ذلك يقود في نهاية المطاف إلى التسلط والاستبداد . ولما كانت الشمولية تبدأ بفرض صيغة واحدة ومطلقة لإدارة شؤون الدولة والاقتصاد والمجتمع ، فإنها تنتهي بإقامة استبداد سياسي على ركائز فكرية وعقائدية عبر فرض قوالب جاهزة للتفكير والتعبير، ومصادرة حرية الرأي والفكر في وسائل الإعلام والثقافة وجميع الوسائل التي أنتجتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

مما له دلالة عميقة ان ثمة احزابا سياسية تدعو إلى وضع رؤية ثقافية وإعلامية نابعة من " الدين والثوابت الوطنية والقومية " ، وهي صيغة مموهة لأدلجة الاستبداد السياسي ومحاربة العقل وممارسة الإرهاب الفكري ضد المفكرين والمثقفين وتقييد حرية التعبير وحرية الصحافة ، ونمذجة الإعلام والثقافة انطلاقاً من مطلقات عقائدية تتذرع بالدين والقومية !!

في الاتجاه نفسه - وفي ظل اشتداد واتساع نطاق العُصاب الذي يرافق المواسم الانتخابية ، تتماهى اصوات حزبية مع اوهام الحنين إلى إحياء نظام التعليم الحزبي بغطاء ديني ، والذي تم دمجه - بعد الشروع في تطبيق قانون التعليم عام ٢٠٠٠ م - بالتعليم العام منهجاً وإدارة ومؤسسة تطبيقاً لقانون التعليم ، وقد وجدت أطراف سياسية معينة في الطريق الى الانتخابات الرئاسية والمحلية موسماً للحديث عن ((إصلاح النظام التعليمي منهجاً وإدارة ومؤسسة)) بحسب ما جاء في بعض المقالات والأحاديث الحزبية ، وهي إشارة مموهة تخفي ميولاً لتمرير أحد خيارين : أولهما تحويل نظام التعليم العام بأسره إلى تعليم ديني ، وثانيهما التراجع عن توحيد النظام التعليمي منهجاً وإدارة ومؤسسة ، وإحياء نظام التعليم الديني الموازي الذي كان يقوده أحد الأحزاب السياسية ، ويستأثر بموازنته الفلكية ويسخر موارده وجهازه الفني والإداري والمالي لأغراضه الحزبية وعلاقاته الخارجية مع الحركات الإسلامية في البلدان العربية قبل تطبيق قانون التعليم .. بيد أنّ التستر بالإسلام والتوسل به لتمرير هذه الأهداف السياسية الضيقة لا يصمد أمام الحقائق ، خصوصاً بعد انكشاف الدور التخريبي الذي لعبته أجهزة استخبارية دولية في توظيف واستخدام نظم التعليم الديني في العالم الإسلامي لنشر الأفكار المتشددة، وإعداد الجماعات الإرهابية وخوض حروب بالوكالة، وتعبئة الشباب بنزعات التكفير والكراهية والتطرف خلال حقبة الحرب الباردة، قبل أن ترتد سهام هذه اللعبة الخطرة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م إلى نحر الولايات المتحدة الاميركية التي لعبت دور الراعي والعراب الاول لما أسميت في موسم الجهاد الأفغاني بالصحوة الجهادية الاسلامية !!؟؟

والحال أنّ الدين ليس حكراً على حزبٍ معينٍ أو جماعة محددة.. ولا يوجد بالمقابل تأويل وحيد ومطلق للنصوص الدينية يجب فرضه على العقل وتكفير من يخالف هذا التأويل وإخراجه من الملة.

لاريب في ان احزابا معينة ومحددة نفترض أنّ سياسة الحكومة في المجال التعليمي منافية للدين ، وأنّ رؤية حزب معين أو بضعة أحزاب للمسألة التعليمية هي المعبرة عن جوهر الدين والحارس الأمين له، غير ان هذه الاحزاب لم تقل لنا ما هي رؤيتها التي تغاير رؤية الحكومة اليمنية للمسألة التعليمية.. علماً بأنّه من المسلم به وجود رؤى مختلفة للمسألة التعليمية لا تلتزم بتأويل وحيد للدين.. فمدارس بيشاور التي أنتجت " طالبان " تنطلق من تأويل خاص بها للدين ، والمدارس الدينية التي ادارها وهيمن على مواردها احد الاحزاب السياسية في اليمن منذ منتصف السبعينات وحتى دمجها في النظام التعليمي العام زعمت هي الأخرى بأنّ مناهجها تنطلق من صحيح الدين ، واتهمت غيرها من المدارس الدينية بالشرك والكفر والتبديع.. وعلى هذا المنوال تأتي الحوزات المدرسية الدينية عند الشيعة الإثنا عشرية والهادوية والأباضية ، بمعنى أنّ رؤية الحكومة اليمنية للمسألة التعليمية تنطلق من تأويل معاصر ومعتدل للدين يختلف عن تأويل المناهج الدراسية في المدارس الدينية التي أنتجت "طالبان"، ومناهج المدارس الدينية في اليمن التي أخرجت طلاباً سلفيين يخاصمون " الاخوان المسلمين " ويكفرون الشيعة والصوفية والهادوية باسم الدين الذي تفرض جماعات واحزاب الاسلام السياسي من نفسها وصية عليه وناطقة باسمه وحارسة له وصاحبة التأويل الوحيد والأوحد لنصوصه المقدسة.

تسعى المقالات المنشورة في الصحف الحزبية إلى استغلال الموسم الانتخابي الحالي لتمرير المطالب التي تستهدف قولبة التعليم والثقافة والفكر والإعلام في نطاق أيديولوجيا دينية جاهزة ، الأمر الذي ينذر بفرض وصاية استبدادية على العقل ومصادرة قمعية للحرية وإدعاء باحتكار الحقيقة ، ويمهد الطريق في الوقت نفسه لاستبداد سياسي قائم على آليات أيديولوجية وفكرية قمعية وإقصائية ، بدعاوى حراسة الدين والدفاع عن الثوابت الوطنية والقومية التي كانت سلاح الأنظمة الشمولية البوليسية لمصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وملاحقة المفكرين والمبدعين، ومحاصرة الآداب والفنون والعلوم في كثير من البلدان العربية والإسلامية.

لقد طغت الشمولية خلال القرن الماضي ، وعانى العقل العربي تحت نيرها صنوف القهر والاضطهاد والطغيان ، حيث ارتبط الاستبداد السياسي بالتماهي مع الرايات الدينية والقومية والاشتراكية التي كرست نهج إلغاء الآخر، وسعت على الدوام إلى فرض نماذج شمولية للفكر الواحد والرأي الواحد في الحياة الفكرية والثقافية والإعلامية والتعليمية.. فيما كانت حصيلة تطبيق هذه النماذج تأخر وفقر مجتمعاتنا باسم الاشتراكية ، وتشرذمها باسم الوحدة ، وانغلاقها وجمودها وتحجرها وتمزق صفوفها باسم الدين!!

> الانتخابات تصلح لأن تكون مناسبة للتباري والتنافس ، لكنها لا تصلح لأن تتحول إلى وسيلة لاعادة فرض سلطة النموذج الشمولي على العقل بعد أن فقدت الأفكار القديمة بريقها وجاذبيتها.

ومن عجب أنّ الأحزاب التي تحاول استغلال المواسم الانتخابية لتسويق هذه المطالب ، هي نفسها الأحزاب التي تبنت مشاريع فاشلة اشتغلت على أفكار أحادية إقصائية تنزع إلى أدلجة المعرفة ، وتعتقد بإمكانية تشكيل الواقع وبناء الإنسان وفق هندسة فكرية جاهزة ومسبقة.. وكانت النتيجة قفزاً على الواقع لم ينجم عنه غير التخلف والجهل والتشرذم والانغلاق والاحتراب والتنابذ والفرقة ، على العكس مما كان العُصاب الأيديولوجي الديني والقومي واليساري يتوهم بإمكان حدوثه.

بوسع من يقرأ هذه الأفكار في بعض الصحف الحزبية هذه الايام أن يدرك حقيقة أننا جميعاً مهددون بطريقة تفكير مقيمة في الأزمنة الغابرة ، ومشدودة إلى أوهام الفكر الماضوي والمشاريع الأيديولوجية التي تنطلق من مطلقات نهائية.. فإما أن نكون على صورتها ومثالها ونموذجها التي تقترحه كرؤية شاملة ووحيدة لإدارة شؤون الحكم والاقتصاد والثقافة والتعليم والإعلام.. أو أن يتم نفي وإدانة كل من يخالف هذه الرؤية بذريعة مخالفة الدين والخروج عن الثوابت الوطنية والقومية!!

يبقى القول إنّ الانتخابات تصلح فعلاً لأن تكون مناسبة للتباري والتنافس ، لكنها لا تصلح لأن تتحول إلى وسيلة لأعادة فرض سلطة النموذج الشمولي على العقل بعد أن فقدت الأفكار التي اشتغلت عليها هذه الأحزاب بريقها وجاذبيتها . الامر الي يستلزم عدم تجاهل حاجة الديمقراطية الناشئة في بلادنا إلى إثرائها بالمزيد من الحرية وتعدد الرؤى والأفكار، والاعتراف بضرورة وجود رؤى مختلفة.. وبرامج متنوعة ، وخيارات متعددة ومتغايرة لممارسة السياسة وإدارة الاقتصاد وبناء الدولة وإبداع الثقافة وإنتاج المعرفة وتوسيع آفاق التفكير النقدي.. بمعنى أنّ الحقيقة ليست حكراً على تأويل محدد للدين، أو رؤية معينة للدنيا.. وأنّ أحداً منا لا يملك الحق في أن يجعل من نفسه وصياً على العقل والحرية، وممثلاً للحقيقة باسم الله .. أو الوطن .. او الطبقة .. أو الأمة.

* نقلا عن / صحيفة ((٢٦ سبتمبر))

حرب الحسابات الخاطئة

محمد السماك *

عندما انفجرت الحرب العالمية الأولى ، ارتفع الشعار الذي يقول إنها " الحرب التي سوف تنهي كل الحروب ". لم يعكس ذلك الشعار سوى تمنيات سرعان ما تحوّلت الى أضغاث أحلام. ذلك أن الحرب التي ذهب ضحيتها الملايين من الأوروبيين، وضعت الحجر الأساس للحرب العالمية الثانية التي حصدت بدورها عدة ملايين أخرى على امتداد الكرة الأرضية.. وقد أرست تسوية تلك الحرب القواعد للحرب الباردة التي استمرت خمسين عاماً، ولسلسلة من الحروب الإقليمية الساخنة في كوريا وفيتنام، وكذلك في الشرق الأوسط الذي شهد الحرب الإسرائيلية السادسة منذ عام ١٩٤٨، فالحسابات الأميركية - الإسرائيلية المشتركة تقوم على أساس أن الحرب الحالية ستنهي كل الحروب في المنطقة وتنصب إسرائيل عليها سيداً بلا منازع.

شنّت إسرائيل الحرب وفي حساباتها أنها ستحقق من خلالها الأهداف التي لم تتمكن من تحقيقها بوسائل أخرى. من هذه الأهداف، كسر شوكة المقاومة الاسلامية التي يمثلها "حزب الله" -وبالتالي كل حركة أو كل فكرة للمقاومة- ودفعها الى شمال نهر الليطاني. ومنها أيضاً تحويل لبنان إلى عراق ثانٍ من خلال انكفاء "حزب الله" بسلاحه إلى العمق اللبناني مما يفجّر صراعات طائفية بين المسلمين والمسيحيين، وبين المسلمين السنّة (غير المسلحين) والشيعة. في ضوء حالة الترهل التي تمر بها الدولة اللبنانية، فإن مثل هذه الصراعات كفيلة وحدها بتوجيه الضربة القاضية إلى هذه الدولة. وتكون النتيجة انفجار حرب أهلية وتمزيق لبنان الى كانتونات طائفية ومذهبية متناحرة. وبالتالي فان ما لم تتمكن إسرائيل من تحقيقه عام ١٩٨٢، تأمل في أن تحققه عام ٢٠٠٦.

غير أن الوقائع أثبتت خطأ كل هذه الحسابات الإسرائيلية. فقد جاءت القمة الروحية الإسلامية- المسيحية لتؤكد مرة أخرى على الموقف الوطني الموحد، ليس فقط من خلال تأييد الحكومة اللبنانية، ولكن فوق ذلك من خلال توجيه التحية إلى المقاومة وشهدائها وإدانة العدوان الإسرائيلي باعتباره عدواناً على اللبنانيين جميعاً.

لقد تعلّم اللبنانيون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم الكثير من الدروس من خلال صراعهم الطويل مع إسرائيل. أما محصلة هذه الدروس فهي أن إسرائيل كدولة عنصرية دينية الغائية للآخر المختلف، لا يمكن أن تتعايش أو حتى أن تقبل بوجود لبنان بصيغته الحالية، دولة متعددة الأديان والمذاهب، تعتمد على التنوع وقبول الآخر المختلف والعيش معه. فإسرائيل لها مشروعها الذي يستهدف إعادة النظر في خريطة المنطقة بحيث تُقسّم إلى كيانات صغيرة دينية وعنصرية ومذهبية. من هنا كان حرصها وسعيها المستمر لضرب الوحدة الوطنية اللبنانية. لكن إسرائيل خسرت الرهان حتى الآن على إحراق لبنان بالفتن بعد أن أحرقته بالقنابل التي ألقتها من البر والبحر والجو.

حتى "حزب الله" أخطأ هو أيضاً في حساباته. فقد كان يعتقد أن أسر الجنديين الإسرائيليين هو مجرد عملية محدودة لتبادلهما بالمختطفين اللبنانيين (وربما الفلسطينيين كذلك) الذين تعتقلهم إسرائيل منذ أكثر من ٢٠ عاماً. ولم يكن يعتقد أن ردّ الفعل الإسرائيلي سيصل إلى هذا المستوى من الهمجية التدميرية. وقد اكتشف متأخراً أن إسرائيل كانت تخطط لهذا العدوان قبل أسر الجنديين، وأن عملية الأسر منحتها الذريعة التي كانت تنتظرها. كان "حزب الله" يعتبر احتفاظه بسلاحه شكلاً من أشكال قوة الردع لمنع إسرائيل من الاعتداء على لبنان، لكنها لم تردع.

وكانت لسوريا حسابات سياسية بأن تؤدي الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى حمل الولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفها منها ومن دورها في لبنان. وبموجب هذه الحسابات -ربما- كانت سوريا تعتقد أن الولايات المتحدة ستضطر للانفتاح عليها من جديد وللاستعانة بها لضبط الانفلات العسكري من خلال نفوذها على "حزب الله". ولعل في الحسابات السورية أيضاً أن تؤدي الحرب على لبنان إلى فتح ملف التسوية السياسية في المنطقة بما يمكنها من تحسين شروط التفاوض حول استعادة الجولان المحتل. لكن هذه الحسابات تبدو الآن خاطئة جملة وتفصيلاً.

ولا شك في أنه كانت لإيران أيضاً حسابات سياسية وهي التي تخوض معركة للإبقاء على مشروعها النووي. وهنا أيضاً ربما كانت إيران تأمل في أن تنتقل الولايات المتحدة من مقاطعتها إلى الاستنجاد بها لما لها من دلالة على "حزب الله" باعتبارها مصدر تمويله وتسليحه. لكن الذي حدث هو أن مجلس الأمن الدولي أقرّ بالإجماع قانون تحذير إيران وإنذارها بالمقاطعة إذا لم توقف التخصيب.

على أن أكثر الحسابات السياسية خطأً كانت الحسابات الإسرائيلية. فقد كان في حسابات إسرائيل تلقين الانتفاضة الفلسطينية درساً من خلال العدوان التدميري على لبنان وعلى "حزب الله". وكان في حساباتها أيضاً تخويف سوريا بأنها يمكن أن تواجه نفس المصير التدميري لبنيتها التحتية إذا ما سوّلت لها نفسها تهديد أمن إسرائيل من خلال تحالفها مع إيران.

وليس بعيداً عن حساباتها كذلك توجيه رسالة عسكرية إلى إيران من خلال ضرب ما تعتبره الحليف العسكري لإيران وسوريا وهو "حزب الله"، وذلك قبل أن تبادر إسرائيل بتغطية أميركية إلى توجيه ضربة إلى المفاعل النووي الإيراني. ولكن لا الانتفاضة الفلسطينية انكفأت، ولا سوريا ارتدعت، ولا إيران تراجعت. وبذلك سقطت كل الحسابات الإسرائيلية التي لا بد أن تدفع ثمنها حكومة إيهود أولمرت بعد وقف إطلاق النار.

أما الحسابات الأميركية الخاصة التي صاغها المحافظون الجدد استمراراً لاستراتيجية احتلال العراق وتدميره، فقد قامت أساساً على قاعدة محاربة الإرهاب. وبموجب هذه الحسابات تعتقد الولايات المتحدة أن ضرب "حزب الله" الذي تعتبره حركة إرهابية سيجعل الحركات الإرهابية الأخرى تعيد النظر في حساباتها على قاعدة المصير التدميري الذي يواجهه الحزب في لبنان. سواء كان ذلك في العراق أو افغانستان أو في أي مكان آخر في العالم الإسلامي.

ولكن هذه الحسابات أثبتت خطأها أيضاً. ذلك أن نجاح "حزب الله" في التصدي لآلة القتل الإسرائيلية أنعش آمال الحركات الأخرى وبث فيها روحاً معنوية ربما كانت تفتقدها. ولعل هذا ما حمل إسرائيل على الذهاب في عدوانها على الضفة الغربية وقطاع غزة، من وراء غبار التدمير المنهجي الذي مارسته في لبنان، إلى الرد على المطالب الدولية بإطلاق سراح الوزراء والنواب الفلسطينيين الذين اعتقلتهم بتهمة الانتماء إلى "حماس"، باعتقال عزيز الدويك رئيس مجلس النواب الفلسطيني نفسه!

أما في العالم العربي فإن الخطأ في الحسابات لم يكن أقل فداحة. لقد بدأ أن هناك اعتقاداً بأن العدوان الإسرائيلي على لبنان بوحشيته وبربريته وبقدرته على الحسم العسكري السريع والمتفوق سيقنع من لم يقتنع بعد في العالم العربي بضرورة تسريع التسوية مع إسرائيل حتى ولو اقتضى ذلك استرجاع الحد الأدنى من الحقوق المغتصبة. كان ثمة اعتقاد بأن إسرائيل ستخرج من الحرب على لبنان قوة عسكرية عملاقة توحي لجيرانها الأقربين (سوريا) والأبعدين (إيران) بأنه لا جدوى من مواجهتها عسكرياً، وأنه لا مناص من قبول شروطها للتسوية، خاصة وأن الرهان على أي تباين إسرائيلي أميركي أصبح واقعياً رهاناً خاسراً كما أثبتت وقائع الحرب على لبنان.

لكن هذه الحسابات سقطت أيضاً عندما استطاع "حزب الله" – وهو ليس جيشاً – أن يصمد في وجه إسرائيل لشهر ونيف ، وأن يلحق بها خسائر في جبهة القتال، وحتى في العمق الإسرائيلي، ما كان يحلم الإنسان العربي بها منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم.

وهكذا بدلاً من توقع ارتفاع جديد في درجة حرارة اليأس عند الإنسان العربي، ارتفعت درجة حرارة الأمل. وبدلاً من أن ينكفئ هذا الانسان العربي ويتقوقع مدجناً أمام عتبة السلطة، بدأ يرفع صوته متسائلاً عن مصير المليارات من الدولارات التي حرم منها في التنمية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والتي أُنفقت على تسليح جيوش لم تقاتل!

في ضوء ذلك يمكن وصف الحرب الإسرائيلية على لبنان بأنها حرب الحسابات الخاطئة .. فلا لبنان، ولا "حزب الله"، ولا إسرائيل، ولا الولايات المتحدة، ولا الشرق الأوسط كله، يمكن أن يعود إلى ما كان عليه قبل ١٢ يوليو عندما بدأت الحرب!

إن حجارة الدومينو إذن بدأت تتساقط... والمفاجأة أنها تتساقط إلى الخلف .

* مفكر قومي اسلامي لبناني

نعم .. (الإخوان المسلمون) تنظيم سري !!

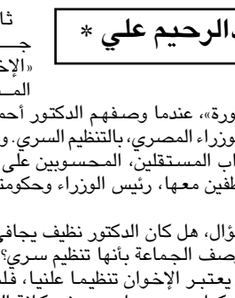

عبدالرحيم علي *

ثارت ثائرة جماعة «الإخوان المسلمون» «المحظورة»، عندما وصفهم الدكتور أحمد نظيف، رئيس الوزراء المصري، بالتنظيم السري. وطالب عدد من النواب المستقلين، المحسوبين على الجماعة والمتعاطفين معها، رئيس الوزراء وحكومته باعتذار رسمي.

والسؤال، هل كان الدكتور نظيف يجافي الحقيقة عندما وصف الجماعة بأنها تنظيم سري؟ وإذا كان البعض يعتبر الإخوان تنظيما علنيا، فلماذا ينكر قادتهم وكوادرهم ومحاموهم، في كافة التحقيقات التي أجريت معهم، انتماءهم للجماعة؟ ثم ما هي محددات التنظيم العلني وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في البلاد؟ وماذا يحدث إذا ألقينا كل هذه الأطر القانونية الحاكمة جانبا، وقررنا علنية أو شرعية إحدى الجماعات لمجرد نجاح عدد من النواب «المستقلين» المحسوبين عليها في الفوز بنسبة قد تزيد أو تنقص من مقاعد البرلمان؟.

تلك أسئلة مهمة الإجابة عليها، تحسم كثيرا من الأمور، خاصة ما يتعلق منها باحترامنا، كنخبة ومثقفين وقوى سياسية، للدستور والقانون.

فمن المعروف أن الشرعية القانونية «سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية»، تكتسب عبر ثلاث طرق أساسية، تمر جميعها من خلال القانون. الأولى إنشاء حزب سياسي طبقا لقانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، والثانية إنشاء جمعية أهلية طبقا لقانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والثالثة إنشاء شركة تجارية طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨.

والإخوان، كما هو معروف، ليسوا حزبا ولا جمعية ولا شركة، وهم يصرون على التواجد كهيئة جامعة، ولا يريدون توفيق أوضاعهم وفق القانون، لاعتقادهم الراسخ أن الجماعة ينبغي أن تبقى كما أراد لها الإمام المؤسس «دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية». ولذلك فقد أقاموا دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية العليا منذ السبعينات يطالبون فيها بعودة الجماعة، على الرغم من علمهم بتغيير الدستور مرتين عامي ١٩٥٦، و١٩٧١.

وهم - وهذا الكلام لا يخفى على أحد من أعضاء الجماعة - يفعلون ذلك عن عمد، فهم لا يريدون أن يكونوا مؤسسة علنية بأي حال من الأحوال، ويكادون أن يكونوا التنظيم الوحيد الذي استفاد من هذا الوضع طوال أكثر من ثلث قرن. فجميع الهيئات السياسية والاجتماعية المصرية تخضع لعدد من الموجبات الأساسية طبقا للدستور والقوانين المعمول بها في البلاد، أهمها:

١ - عدم التمييز بين أعضائها بسبب الجنس أو الدين.

والجماعة بنت فلسفتها الأساسية على عدم قبول عضوية غير المسلمين بين صفوفها، الأمر الذي سوف يمثل لها حرجا كبيرا إن هي خرجت للعلن، وتمت مطالبتها بالالتزام بالأطر القانونية المنظمة للحياة السياسية والحزبية في مصر.

٢ - القانون يمنع أي حزب سياسي من أن تكون له امتدادات خارجية. والجماعة تعترف بأنها تنظيم دولي، رأسه في مصر وجسده منتشر في جميع أنحاء العالم، والأنكى أن النظام العام للجماعة لا يشترط «الجنسية المصرية» فيمن يتولى منصب المرشد العام، وهو المنصب الذي يتمتع بحقوق لا يتمتع بها إلا «خليفة المسلمين» في عصور قوة الدولة الإسلامية وهيمنتها. وهذا الأمر بالطبع لن تستطيع الجماعة التخلي عنه أو التفريط فيه، إذ أنه بمثابة روح الجماعة التي إن نزعت منها ماتت.

٣ - يفرض القانون على كل هيئة، نوعا من الرقابة على التمويل ولا يسمح لها بتلقي أموال من الخارج إلا بعد موافقة من أجهزة الدولة المختصة.

وتمويل جماعة الإخوان بالكامل، قائم على التبرعات الخارجية من بعض الدول، وملياردرات الجماعة في الخارج، وهو ما يسمح بتخطي الجماعة كل الحدود في عمليات الإنفاق على جيش من المتفرغين سياسيا، بالإضافة الى الحملات الانتخابية المتنوعة.

٤ - يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة شاملة «سنويا» لكافة ميزانيات الأحزاب والجمعيات. والجماعة لا تخضع لأي إشراف من أي نوع من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات. الأمر الذي يجعلها تتمتع بمساحة كبيرة من الغموض فيما يتعلق بميزانيتها السنوية وطرق إنفاقها، هذا الملف الذي لا يعرفه سوى عدد قليل ممن يوصفون بأهل الثقة في الجماعة، وبعضهم ليسوا من المشاهير.

٥ - يلزم القانون كافة الأحزاب والجمعيات والشركات بإعلان أسماء أعضائها ومؤسسيها، وتشكيلاتهم المختلفة في كافة المناطق.

ولا أحد منا يستطيع الزعم بأن الجماعة أعلنت عن أسماء المنتسبين إليها في يوم من الأيام، أو أنه هو شخصيا يعلم شيئا عن هذا الموضوع الذي تعتبره الجماعة قدس الأقداس. باختصار، فإن جماعة الإخوان، ووفقا لما هي عليه الآن، بإرادتها الحرة، ليست سوى طائرة شبح لا تظهر على أي رادار من رادارات القوانين المصرية، فكيف يمكن اعتبارها إذن قوة علنية؟ وبأي مقاييس؟ وهل يمكن إقرار مبدأ منح الشرعية القانونية لأي فئة أو جماعة، لمجرد نجاح عدد من منتسبيها في الحصول على عضوية البرلمان؟ وماذا يمكن أن نجني كمصريين في المستقبل إذا مررنا سابقة خطيرة بهذا المعنى؟ .

ولا يتوقف أحد هنا ليحتج بأن الدولة لن توافق لهم على إنشاء حزب سياسي، لأن العبرة هنا برغبة الجماعة، وليس بموافقة الدولة من عدمها، إذ أن الجماعة لا ترغب ولا تسعى للحصول على مثل هذا الحزب بالفعل، لأن رخصة حزبية قانونية، لا - فقط - تفرض على الجماعة عددا من التبعات القانونية التي تحدثنا عنها من قبل، إنما الأخطر أنها تفرض على قادتها، ما لا يمكن أن يرضوا به على الإطلاق، وهو حل الجماعة.

إذ لا موجب أن تعيش الجماعة برأسين: هيئة دينية مخالفة للقانون، وحزب سياسي.

الطريق إلى الشرعية :

أزعم أن ما أزعج قادة الجماعة في تصريحات الدكتور نظيف ليس وصفهم بالتنظيم السري، فهم يعلمون أنهم جماعة سرية، ولا حتى ما يتعلق بمقولة «مصر دولة علمانية»، فهم يعلمون قبل غيرهم أن ما قصده رئيس الوزراء هو أن مصر «دولة مدنية» تحترم الدستور والقانون وتقوم على مبدأ المواطنة، وتسعى الى إعمال مبادئ الديمقراطية في الحكم.

اما أنهم يعلمون - ولديهم تجربة عميقة في هذا الموضوع - أن بعض التصريحات التي تكون على الهواء، غالبا ما تأتي مبتسرة وغير معبرة في أغلب الأحوال عما يريده المتحدث بدق